قضيّة

المحامي منير الشدياق
mounirchidiac2014@gmail.com

80 سنة من الخدمة والتضحية والصمود والإنجازات: الأمن العام يعاود إطلاق مسيرة التطوير رغم التحدّيات

تأسست "مديرية الامن العام" بموجب المرسوم رقم 3845 الصادر في 27 اب 1945، بعد ان تشكلت نواتها عام 1921 تحت اسم "المكتب الاول". على مدى 80 عاما، ورغم كل الحروب والازمات، بقيت المديرية العامة للامن العام درعا حاميا لكيان الدولة وصمام امان للمواطنين. اليوم، رغم الظروف الاقتصادية وكل التحديات، تعاود المديرية اطلاق مسيرة تطوير وتحديث قدراتها.

من الناحية القانونية تعد مديرية الامن العام التي اصبحت مديرية عامة بموجب المرسوم الاشتراعي رقم 139 في 12 حزيران 1959 من اشخاص الضابطة العدلية الذين يتولون اختصاص وصلاحية ضبط المخالفات وتنفيذ الاستنابات القضائية وتقصي الجرائم والتحري عنها، بهدف اكتشاف المجرمين وملاحقتهم وتوقيفهم وتسليمهم الى الجهة القضائية المختصة تمهيدا لمحاكمتهم محاكمة عادلة.

ما هي حدود صلاحيات المديرية العامة للامن العام كضابطة عدلية؟ ما هي ابرز مهامها في سائر المجالات الادارية، الاعلامية، التعاطي مع الاجانب، حقوق الانسان، وسواها؟ ماذا عن ابرز تفاصيل معاودة اطلاقها مسيرة التطوير والتحديث رغم كل التحديات؟

مهام الامن العام واسعة، متشعبة، وتشمل مختلف الميادين الامنية، العدلية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الاعلامية وسواها من المجالات التي تعني اللبنانيين والاجانب على السواء. من ابرزها نذكر الاتي:

ضابطة عدلية باختصاص شامل

بحسب احكام قانون اصول المحاكمات الجزائية الصادر تحت الرقم 328 في 2001/8/2 وقانوني تنظيم المديرية العامة للامن العام الصادرين تحت الرقمين 139 و2873 عام 1959، تعد المديرية العامة للامن العام ضابطة عدلية ذات اختصاص نوعي عام يشمل ملاحقة كل انواع الجرائم، المشهودة وغير المشهودة، من دون استثناء. كل ذلك تحت اشراف وتوجيهات وتعليمات القضاء المختص، خطوة بخطوة اذا جاز التعبير.

في هذا السياق ،لا بد من الاشارة الى ان قانون اصول المحاكمات الجزائية ميز بين نوعين من موظفي الضابطة العدلية فيما خص نطاق صلاحياتهم في ملاحقة الجرائم، هما:

- الاول: يشمل موظفي الضابطة العدلية الذين يتمتعون باختصاص نوعي محصور ومحدد، بحيث يشمل اختصاصهم ملاحقة جرائم محددة بالذات، وهم بحسب المادة 39 من قانون اصول المحاكمات الجزائية: نواطير القرى، الحراس الليليون، موظفو المراقبة في وزارة الصحة، مراقبو الاحراج وحماية المستهلك، مفتشو العمل لضبط مخالفات قانون العمل، الموظفون المختصون بالرقابة في الجمارك وادارة حصر التبغ والتنباك وفي المرافئ والمطارات وفي وزارة السياحة، الذين يضبطون كل في حدود اختصاصه ووفق الانظمة المنوط به تطبيقها، المخالفات ويثبتونها في محاضر منظمة اصولا ويودعونها القاضي المنفرد المختص.

- الثاني: يشمل موظفي الضابطة العدلية الذين يتمتعون باختصاص نوعي عام وشامل، بحيث يشمل اختصاصهم ملاحقة كل انواع الجرائم من دون استثناء. وهم بحسب المادة 38 من قانون اصول المحاكمات الجزائية: النواب العامون والمحامون العامون الذين يقومون بوظائف الضابطة العدلية تحت اشراف النائب العام لدى محكمة التمييز. ويساعدهم ويعمل تحت اشرافهم في اجراء وظائف الضابطة العدلية، كل في حدود اختصاصه المنصوص عليه في قانون اصول المحاكمات الجزائية وفي القوانين الخاصة به، الاتي ذكرهم:

1- المحافظون والقائمقامون.
2- ....
3- مدير عام الامن العام وضباط الامن العام ورتباء التحقيق في الامن العام.
4...5...6 الخ

بالتالي في الاستنتاج، الامن العام ضابطة عدلية ذات اختصاص نوعي عام وشامل، بحيث يشمل اختصاصه ملاحقة كل انواع الجرائم، المشهودة وغير المشهودة، من دون اي استثناء، تحت اشراف القضاء المختص.

على الصعيد الامني

- جمع المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لصالح الحكومة.
- تقييم كافة المعلومات في شتى الميادين وتحليلها واستثمارها.
- المساهمة في التحقيقات العدلية ضمن حدود المخالفات المرتكبة ضد امن الدولة الداخلي والخارجي.
- مكافحة كل ما يمس الامن بمراقبة وملاحقة اعمال التخريب ودعاة الفوضى ومروجي الاشاعات المضرة بالامن.
- مكافحة الاحزاب المنحلة والجمعيات السرية والممنوعة.

التدقيق القانوني - الاعلامي

- التدقيق في مدى انطباق ما تبثه وسائل البث المرئي والمسموع و ما تتضمنه اشرطة التسجيل السينمائية مع النصوص القانونية النافذة.
- اعداد الدراسات حول تنظيم اعمال التدقيق القانوني في مدى تطابق مضمون المطبوعات والتسجيلات وما تبثه سائر وسائل الاعلام مع النصوص القانونية النافذة.
- السهر على حسن تطبيق أحكام القوانين والأنظمة المتعلقة بشؤون الإعلام، ضمن حدود ما تعطيه القوانين للمديرية من صلاحيات.

التعاطي مع الاجانب

- تقديم التسهيلات التي تطلبها الجهات الخارجية حول الوفود والبعثات والدعوات والاجتماعات للزوار العرب والاجانب.
- مراقبة الاجانب في كل ما يتعلق بدخولهم إلى لبنان واقامتهم فيه وخروجهم منه ومراقبة تنقلاتهم والسهر على حمايتهم.
- مراقبة الاجانب على الاراضي اللبنانية.
- اعداد المراسلات لجهة متابعة شؤون ابعاد الاجانب والحوادث المخلة بالامن.
- متابعة شؤون اقامة الاجانب.
- تنسيق العلاقات مع البعثات الاجنبية في لبنان.
- القيام بجميع مهام الاتصال والارتباط بين السفارات والبعثات الديبلوماسية العربية والاجنبية والمنظمات الدولية والعربية في مجالات التدريب والدورات الدراسية في الخارج.
- ضبط حركة المسافرين القادمين والمغادرين من كافة الجنسيات وتسهيل ذلك.
- مرافقة رجال الدولة الاجانب القادمين الى لبنان والمحافظة عليهم في اثناء انتقالهم داخل الاراضي اللبنانية.

المهام الإدارية - التقنية

- اعطاء جوازات مرور.
- اصدار جوازات السفر اللبنانية.
- منح بطاقات الاقامة المؤقتة والدائمة.
- تنظيم واصدار وثائق سفر اللاجئين الفلسطينيين في لبنان او الواردة من الخارج.
- منح سمات الدخول.
- الاشراف على كافة المعاملات العائدة الى طلبات التجنس والاحوال الشخصية.

حقوق الانسان

انطلاقا من قناعة ثابتة وراسخة لدى المديرية العامة للامن العام مفادها ان القيمة الحضارية والانسانية لاي مؤسسة عسكرية او امنية او حتى مدنية، لا تقاس الا بمدى احترامها حقوق الانسان وتوفيرها الضمانات العملانية لها. وبأن مستوى ذاك الاحترام وتلك الضمانات لا يقاس بكمية الشعارات والاقوال والخطابات في الاحتفالات، بل حصرا بكمية ونوعية الأفعال العملانية التي تجعلهما واقعا ملموسا. قامت المديرية عام 2016 باستحداث دائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة، التي تتبع اداريا الى مكتب شؤون الجنسية والجوازات والأجانب. تعنى الدائرة بمعالجة ملفات حقوق الانسان ومتابعتها، الهجرة غير الشرعية واللجوء، مكافحة الاتجار بالبشر، عمالة الاطفال غير القانونية، التعامل مع التقارير الدولية الخاصة بحقوق الانسان وسواها من الملفات. وذلك بشكل مباشر او من خلال التنسيق مع المنظمات والهيئات والجمعيات المحلية والدولية، ومع المؤسسات الرسمية المعنية. وقد بينت الاحصاءات ان الدائرة تستقبل وتتابع وتعالج مئات الحالات الإنسانية التي تتصل بعملها شهريا. وبأنها اصبحت تتعاون مع اكثر من 300 منظمة وهيئة وجمعية، محلية ودولية، تعنى بكافة أنواع ملفات حقوق الانسان.

تطوير وتحديث

المديرية العامة للامن العام هي من المؤسسات الرسمية القليلة في لبنان التي تنص تعليماتها الداخلية، التي تعد مكملة ◄

80 عاماً
تصميم. إنجاز. مثابرة

مشروع التحول الرقمي والمكننة سيبصر النور بعد سنة تقريبا

للقانون ولنظامها الداخلي، على ضرورة وواجب كل مكتب او دائرة او مركز فيها السعي الى تطوير قدراته بشكل متواصل، تحت اشراف الرؤساء التسلسليين، وذلك سواء من خلال الامكانات الخاصة او عبر التعاون مع ادارات رسمية او قوى المجتمع المدني المحلية والدولية. ما حصل اعتبارا من عام 2019-2020 ان الازمة الاقتصادية الحادة وغير المسبوقة في تاريخ لبنان، مضافا اليها انهيار قيمة النقد الوطني في مقابل الدولار الاميركي بشكل دراماتيكي وجائحة كورونا ومن ثم العدوان الإسرائيلي على لبنان وسواها من الاوضاع الاستثنائية الصعبة الاخرى التي يعرفها كافة اللبنانيين، فرضت كلها بشكل قسري والى حد كبير فرملة هذا المسار التطويري بحيث انصبت كل الجهود انذاك على تعزيز صمود المؤسسة وتحسين رواتب العسكريين والتقديمات الاجتماعية والطبابة لهم ولعائلاتهم.

اليوم، في موازاة الجهود التي لا تزال مستمرة من اجل تحسين اوضاع العسكريين، ورغم كل الصعوبات والتحديات، تعاود المديرية

> **تحديث معدات وتقنيات دائرة امن عام مرفأ بيروت**

العامة للامن العام اطلاق مسيرة التطوير والتحديث لمجمل قدراتها بما يحاكي مواجهة الاعباء الادارية والامنية المتزايدة. كل ذلك من خلال التعاون مع هيئات ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية بشكل أساسي. في هذا السياق، سنتوقف عند امثلة عن بعض وجوه التطوير التي ابصرت النور او تلك التي هي قاب قوسين او ادنى من ذلك، كالاتي:

- تجهيز دائرة امن عام مرفأ بيروت بمعدات وتقنيات وبرمجيات حديثة جدا في مجالي امن الدخول والخروج من والى المرفأ، اضافة الى سواها من تقنيات وبرامج العمل الاخرى ضمن الدائرة، بما يحاكي المعايير الامنية المعتمدة في اهم دول العالم. وقد تم ذلك من خلال هبة مقدمة من مشروع ادارة الكوارث واصلاح الموانئ من اجل الانتعاش الاقتصادي الممول من الاتحاد الاوروبي والمنفذ من الـUNDP.
- نقل مقر دائرة امن عام بيروت من السوديكو، حيث كان اجمالي مساحة مقر الدائرة هناك 1200 متر مربع، الى مقر اكبر واوسع ومجهز بتقنيات ومعدات احدث هو كائن على أوتوستراد الكرنتينا، تقارب مساحته الاجمالية 3 الاف متر. وقد تم ذلك بشكل اساسي من خلال هبة قدمتها المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، كما تم تأمين قسم من تجهيزات المقر من خلال دعم بعض الفعاليات البيروتية.
- بدء المديرية العامة للامن العام الاعمال التحضيرية اللازمة لاطلاقها مشروع التحول الرقمي والمكننة ضمنها، بحيث سيتم انشاء هوية رقمية لكل لبناني تتضمن صورته وبصمته وهويته الشخصية الكاملة من خلال منصة للامن العام تتمتع بمزايا الحفاظ على بيانات اللبنانيين ليكون لكل لبناني هوية رقمية يختار من خلالها الخدمات المتوافرة في الامن العام كجواز سفر او إفادة دخول وخروج او إقامة او تأشيرة مثلا ويرسل مستنداته اللازمة عبر طريقة (Scan) إلى الامن العام الذي يدرسها من خلال قواعد بياناته ويتأكد منها ويقوم باعادتها إلى المواطن بعد قيامه بالدفع بطريقة إلكترونية.
- عملانيا، يتوقع إطلاق هذا المشروع النوعي بعد مدة تقارب السنة، ما لم يحصل اي طارئ له طابع القوة القاهرة في البلد لا سمح الله. يأتي كل ذلك تطبيقا لمسار التطوير والتحديث الذي اصبح يعد جزءا لا يتجزأ من العمل اليومي ضمن المديرية العامة للامن العام، كما مثابة ترجمة لما اكد ويؤكد عليه المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير خلال لقاءاته مع العسكريين والإعلاميين عبر قوله ما مفاده "ان تطوير القدرات الامنية والخدماتية والبشرية للمديرية العامة للامن العام، تماما كما تحسين اوضاع العسكريين، هي في اعلى سلم اولوياتنا و اهتماماتنا القصوى يوما بيوم وساعة بساعة".

Dima
HEALTHCARE
DIMA HEALTHCARE S.A.R.L. - Commercial Registry 42323 - Baabda - P.O.Box: 45-308 Hazmieh - Lebanon
Zoghzoghi Bldg. - Damascus International Road - Hazmieh - Tel: 961 5 453900 - Fax: 961 5 454650/1
www.dhc.com.lb / admin@dhc.com.lb